الوفاء مع الحلول القانوني في القانون المدني الأردني

د. ياسين محمد الجبوري
جامعة الزيتونة الأردنية
عمان – الأردن

ملخص

الوفاء يمكن أن يقوم به المدين، أو غير المدين. فإذا قام به المدين انقضى الدين وبرئت ذمته منه. أما إذا قام به غير المدين، فالأصل أن الموفي يقصد الرجوع على المدين بما وفاه عنه، سواء أكانت له مصلحة في الوفاء أم لم تكن له مصلحة فيه. وإذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل الموفي محل الدائن الذي استوفى حقه في الرجوع على المدين بالدعوى الشخصية أو بالدعوى العينية. والدعوى العينية هي دعوى الحلول التي يحل فيها أو بموجبها الموفي محل الدائن في الدين ذاته بما له من خصائص، وبما يلحقه من توابع، وما يكفله من تأمينات، وما يرد عليه من دفوع. وحتى يتم الوفاء مع الحلول القانوني وتترتب آثاره يجب أن يكون الوفاء صحيحاً من الناحية القانونية ومنتجاً لآثاره، لأن الوفاء الباطل لا يترتب عليه حلول الموفي محل المستوفي في الرجوع على المدين. إن حلول الموفي محل المستوفي في المطالبة بالحق يكون ناتجاً عن القانون ذاته وبموجب نصوص قانونية تقضي به، ويستلزم توافر شروطاً معينة، فإذا تحقق مثل هذا الحلول، تترتب عليه آثار عديدة ومتنوعة ذات أهمية كبيرة وفائدة عملية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الأردني لم يتناول في القانون المدني الوفاء مع الحلول القانوني بنصوص قانونية عامة، بحيث تكوّن تلك النصوص نظرية عامة تنطبق على الوفاء الذي يقوم به غير المدين وفي أي وقت يتم، وإنما جاءت النصوص القانونية التي تعالج الوفاء مع الحلول متفرقة ومتناثرة في مواطن ومواضع شتى من القانون، بحيث لا يمكن الاعتماد عليها في معالجة الوفاء مع الحلول القانوني معالجة وافية كاملة شاملة، لذا لابد من التوجه إلى القانون المقارن والاستفادة من تنظيمه لهذا النظام القانوني.

المقدمة

غالباً ما يقوم المدين بالوفاء بالدين، الذي في ذمته، وعند قيامه بذلك تبرأ ذمته من ذلك الدين، وهذا يؤدي إلى انقضاء الدين مع توابعه. غير أن الوفاء بالدين يمكن أن يقوم به غير